

مجلس الإعلام المصري ينصب «المحاكم» للبرامج التلفزيونية

تضم العشرات من المعايير ومواثيق الشرف التي صدرت من قبل ولم تنفذ، ويبدو أن توقيت ظهورها يرتبط بمحاولة القائمين على إدارة المشهد الإعلامي إظهار بصماتهم بالتزامن مع قرب إجراء تغييرات واسعة في الهيئات الإعلامية المختلفة.

ولا يمكن إغفال الصراع القائم بين مجلس تنظيم الإعلام ونقابة الإعلاميين حول مساعي كل طرف لفرض هيمنته ونفوذه وقدرته على وقف الفوضى، لدرجة بلغت وضع كلاهما مجموعة ضوابط وعقوبات مشددة، دون أن يتحد الطرفان ويعملا معا لأجل تحقيق مصلحة واحدة.

ما يعزّز فرضية أن الضوابط صدرت مع وقف التنفيذ، أو بمعنى أدق تنفيذها ليس في يد الهيئات الإعلامية، أن أغلب القنوات مملوكة لجهات حكومية، تحدد من المذيع الذي يظهر أو يخفي، ومن هو الضيف الأحمق بالحضور في البرنامج والمحظور خروجه على الشاشات. ودعم محمد المرسي أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، هذا الرأي، قائلا «الإعلامي الذي اعتاد الخروج عن النص وتم التغاضي عن مساعده لن يرتدع اليوم من مجموعة ضوابط صدر مثلها الكثير ولم يتم تفعيلها، فقد تعود على تجاوزها وأصبح راسخا أنها تحصل حاصل».



مكرم محمد أحمد
طالما التزمت الوسيلة
بالمعايير سيتم
التعامل معها بالتفاهم

وأوضح لـ «العرب» أن وقف الفوضى يحتاج إلى شجاعة استثنائية في تطبيقها على الجميع، ويقتنع القائمون على إدارة المشهد بأن إصلاح حال الإعلام لا يحتاج ترسانة معايير جديدة، بقدر ما يحتاج إبعاد من ليست لهم علاقة بالمهنة عن تصد الشاشات.

وهناك نموذجان واقعيان، الأول أن ثمة قرارا شفويا لكل القنوات بمنع ظهور الوزراء ونوابهم ومساعديهم بعد سلسلة من التصريحات المثيرة للجدل في أكثر من ملف حيوي وجماهيري، في حين يلزم مجلس تنظيم الإعلام البرامج الحوارية باستضافة مسؤولين ووزراء مع خبراء كنوع من التوازن في طرح القضايا، أي أن هذا البند غير قابل للتنفيذ.

والنموذج الآخر، أن مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك الرياضي، وهو الشخصية التي اعتادت كبل الاتهامات بتغريمه ليست سبلة للحريات بقدر ما تضاهي نظيراتها المطبقة في دول أوروبية كثيرة.

وأضاف أن بنود الضوابط والمعايير مكملة لنصوص الدستور والقانون، وليست بدعة، والعقوبات سوف تتحدد حسب نوع المخالفة ومدى تكرارها، والأهم حجم تأثيرها على الشارع.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - بدأ الإعلام المصري الخميس، تطبيق الضوابط الجديدة التي أقرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لضبط عمل البرامج التلفزيونية، وتلقى الصحفيون صدمة بالمحظورات التي لا حصر لها، مع تحذيرات شديدة للجهة بمحاسبة المتجاوزين والمخالفين، ووصول العقوبات إلى حد المنع من الظهور الإعلامي.

وتشير الضوابط الجديدة إلى أن مجلس تنظيم الإعلام قرر وضع سياسة تحريرية ملزمة لكل القنوات دون استثناء، ولم يترك لأي برنامج حرية وضع إطار خاص به، سواء كان رياضياً أم دينياً أو غيره، بل ستكون هناك حدود عامة يُحظر الخروج عنها.

وقال مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى للإعلام الأربعاء، إن الضوابط الجديدة تهدف إلى وقف الفوضى الإعلامية والأخلاقية في البرامج، ولا تخرج عن كونها أداة ضبط مهنية وليست محاكمة، وطالما التزمت الوسيلة بالمعايير الموضوعية سيتم التعامل معها بالتفاهم، والخروج عنها سبواً بحزم. يوحى الخط العام للضوابط الجديدة أن الهيئات المسؤولة عن تنظيم الإعلام تريد برامج يحظر فيها تسييس المحتوى أو الخروج عن الأحداث الجارية، وتجنب إشارة الرأي العام أو التطرق لقضايا جدلية من أي نوع، مع التنسيق الكامل مع أجهزة الحكومة في ما يُذاع عنها.

واستحوذت البرامج الحوارية «التوك شو» على النصيب الأكبر بين الضوابط الجديدة، وشملت التنسيق مع أجهزة الدولة في أخبارها، وعدم إذاعة أو نشر أخبار مجهولة المصدر، والتركيز فقط على المستجدات وأحداث اليوم، وإسقاط المجال للرأي الآخر، وعدم تحدث المذيع أكثر من الضيف.

ولا يكره أبناء المهنة أن الفوضى الإعلامية وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة، كنهتم راوا أن التصدي للانفلات لا يكون بفرض سياسة تحريرية مليئة بالمحظورات، بقدر ما يرتبط بإقصاء الدلاء ومثري الأزمات والفتن، لأنه لو تم تفعيل المعايير بحذافيرها لما تبقى في المشهد الإعلامي سوى عدد قليل من المذيعين ومقدمي البرامج.

ولا يكاد يمر وقت قصير إلا وتضع الهيئات المسؤولة عن تنظيم الإعلام مجموعة معايير ومواثيق شرف ومدونات سلوك، لضبط المشهد الإعلامي ووقف الفوضى، وأكثرها يتم نسيانها تدريجياً، وهو دليل على صعوبة تنفيذ الضوابط الجديدة.

وسبق أن وضع مجلس الإعلام ضوابط ظهور رجال الدين على الشاشات، وما زالت الفتاوى الشاذة في أكثر البرامج، كما تم وضع ميثاق أخلاقي يتضمن ضوابط مهنية عند تناول قضايا المرأة وعدم التقليل منها، في حين لا يكف البعض عن الاستخفاف من عمل النساء ويحرض ضدن.

كما أن الضوابط التي سبق وضعها لوقف الفوضى والتلاسن اللفظي والتجريح العلن في برامج الإعلام الرياضي لم يتم تطبيقها كاملة، ولم يُحاسب مذيع أو يمنع الضيف المحرض من الظهور، حتى أصبحت هذه النوعية من البرامج سبباً في تغذية التعصب والانقسام بين جماهير ومشجعي الأندية. ويقود ذلك المشهد، إلى أن الضوابط الجديدة سوف تضاف إلى قائمة طويلة

موسكو تهدد دويتشه فيله بسحب ترخيصها لتغطيتها المظاهرات

القناة الألمانية ترفض المشاركة في تحقيق روسي
عن تدخلها في الشؤون الداخلية



موسكو تبحث عن مرض على الاحتجاجات

بيان عندما يتم الإعلان عن الصحافيين الذين يقومون بتغطية المظاهرات أنهم منخرطون بها، فإن ذلك ليس مجرد انتهاك صارخ لحرية الصحافة بل هو سلوك دولة بوليسية».

وقبل التصدي العنيف للشرطة ضد المتظاهرين السلميين بانقادات على المستوى الدولي، كما اتهم نشطاء روس الشرطة بارتكاب انتهاكات فادحة.

وقال ليمبورغ «أتوقع حالياً أن يتمكن مراسلون من مواصلة عملهم مثلما كان الحال في الماضي... تغطية وسائل الإعلام الكبيرة في روسيا تنحصر تقريباً على منظور الحكومة، بينما هناك نقوض متزايد للمؤسسات الأخرى ذات الرأي المختلف... لا يمكننا هنا التحدث بعد الآن عن حرية صحافة».

ومن المقرر أن يُدلي السفير الأمريكي في موسكو، جون هانتسمان، بشهادته أمام لجنة التحقيق، حيث كانت السفارة الأميركية نشرت على موقعها الإلكتروني إرشادات أمنية مصحوبة بخارطة لمسيرة المعارضة، وهو ما اعتبره ساسة روس دعوة إلى المشاركة في المظاهرة.

موسكو، إلى وزارة الخارجية الروسية في 8 أغسطس، وقيل له إن روسيا «تحتفظ بحقها في محاسبة دويتشه فيله بموجب القانون الروسي إذا حدثت مثل هذه الدعوات مجدداً». وفقاً لبيان الوزارة.

وقالت إن الدعوات المزعومة إلى الاحتجاج كانت تتم على قنوات دويتشه فيله لوسائل التواصل الاجتماعي باللغة الروسية، دون تحديد الصياغة الدقيقة أو محتوى المنشورات.

كما وجهت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا هذا الاتهام لأول مرة على التلفزيون الحكومي الروسي في الرابع من أغسطس الماضي. ورفضت وسائل الإعلام الألمانية الاتهام ووصفته بأنه لا أساس له من الصحة، قائلة إن وزارة الخارجية «لم تقدم أدلة».

وقالت زاخاروفا إن مراسل دويتشه فيله «لم يعد يتصرف كصحافي، وبالتالي لا ينبغي أن يكون قادراً على التمتع بحماية ما يتم توفيره عادة للصحافة». ولاحقاً، وصف ليمبورغ كلمات المتحدث بانها غير مقبولة. وقال في

استبعاد العشرات من المعارضين من خوض انتخابات مجلس المدينة المقررة الأحد المقبل.

واحتجرت الشرطة الروسية الآلاف من الأشخاص، وبينهم أحد العاملين في «دويتشه فيله»، خلال مظاهرة في موسكو في 27 يوليو الماضي.



بيتر ليمبورغ
نحن مؤسسة إعلامية
عامة ومستقلة ولا
نسمح بابتزازنا

وأرسلت «دويتشه فيله» بعد ذلك مذكرة احتجاج لوزارة الخارجية الروسية، إلا أن الوزارة أكدت في ردها أن الشبكية تدعو إلى المشاركة في الاحتجاجات وأن مراسلها كان مشاركا فعلا في «ممارسات مخالفة للقانون». وهو ما دفع القناة إلى اتهام روسيا في بيان بانها «تنتهج وسائل دولة بوليسية». وتم استدعاء بيتي غريزيسكي، القائم بالأعمال في السفارة الألمانية في

رفضت قناة دويتشه فيله الألمانية الاتهامات الروسية الموجهة لها بتجريح المعارضة على الاحتجاجات الأخيرة في موسكو والمشاركة فيها بواسطة أحد مراسليها، موجهة دعوة إلى الحوار بدلا من المشاركة في تحقيق روسي.

موسكو - أكدت قناة «دويتشه فيله» الألمانية أنها لن تشارك في تحقيق برلماني روسي بشأن التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا، رغم التهديد بسحب اعتمادها في موسكو.

وتعتقد قناة «دويتشه فيله»، الموجهة للخارج، أنها تتعرض لتهمة الدعوة إلى المشاركة في احتجاجات محظورة، وهو ما نفته إدارة القناة في بون، في خطاب الأربعاء، جاء فيه «تلتزم بتغطيتنا الخبرية بقواعد الصحافة الملتزمة، الأمر الذي يستبعد معه التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة».

يشار إلى أن لجنة تابعة للمكتب الرئاسي في موسكو تحقق في مدى احتمال تورط جهات خارجية في دعم احتجاجات المعارضة في موسكو.

وكان وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، نفى ذلك بشدة أثناء لقائه نظيره الروسي، سيرجي لافروف، في موسكو في أغسطس الماضي.

ورغم ذلك، يطالب النائب البرلماني فاسيلي بيسكاروف، الذي يرأس اللجنة، القناة الألمانية بتقديم توضيحات، مهددا بإبائها، وفقاً لوكالة أنترفاكس الروسية للأنباء، بسحب ترخيص العمل الخاص بها في روسيا أو من عدد من عاملها، إذا لم تجب عن الأسئلة الموجهة إليها. ولكن القناة وجهت دعوة إلى النائب للتحاور في ألمانيا.

وأفاد مدير القناة، بيتر ليمبورغ، بأن «الاستدعاء» ليس الطريق الصحيح لتبادل الآراء، وقال «التهديد بسحب الاعتماد يدل على طبيعة هذه الدعوة»، مضيفاً «نحن مؤسسة إعلامية عامة ومستقلة، ولا نسمح بابتزازنا». وأشار مدير مؤسسة «دويتشه فيله» الإعلامية، إلى أن القناة لم تدع في إحدى التغريدات التي تنتقدتها موسكو إلى مظاهرة، بل اقتبست كلام الداعي إلى المظاهرة، وقال «اتهامنا باننا نخالف القوانين الروسية سخيف تماماً». يشار إلى أن هناك مظاهرات في موسكو منذ أسابيع احتجاجاً على

تغريم غوغل 170 مليون دولار لانتهاك يوتيوب خصوصية الأطفال

وفي الوقت نفسه، ستبدأ شركة غوغل خلال أربعة أشهر من الآن، الحد من نشاط جمع بيانات المستخدمين الأطفال وتعطيل خاصية التعليق على الفيديوهات المخصصة للأطفال، بحسب ما أعلنه موقع يوتيوب، وهي الخطوة التي ستحد من قدرة الموقع على بيع إعلانات على جزء ضخم من مكتبته الإعلامية.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن هذه الغرامة، هي الأكبر بالنسبة لقضايا خصوصية الأطفال في الولايات المتحدة، وستحصل عليها هيئة الاتصالات الاتحادية وولاية نيويورك الأميركية اللتين اتهمتا موقع يوتيوب بعدم الحصول على موافقة الآباء على جمع بيانات تتعلق بأطفالهم الذين يستخدمون الموقع ونقل أعمارهم عن 13 عاماً، بحسب ما ذكرته هيئة الاتصالات الاتحادية.

وكانت الهيئة قد قررت في وقت سابق من العام الحالي تغريم تطبيق «ميوبيكال.دوت.إل.واي» المعروف الآن باسم «تيك توك» بمبلغ قياسي قدره 5.7 مليون دولار، مع إلزام التطبيق بفرض ضوابط للتحكم في المحتوى وفقاً لسن المستخدم.

يذكر أن هذه التسوية تمت وفقاً لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت الصادر عام 1998، وتمثل أكبر تصرف قانوني ضد شركة تكنولوجيا كبرى خلال السنوات الخمس الأخيرة على الأقل بسبب ممارساتها. وتكثف واشنطن تحركاتها لحماية الخصوصية ومكافحة الاحتكار من

واشنطن - وافقت شركة يوتيوب التابعة لشركة خدمات الإنترنت الأميركية العملاقة غوغل على دفع 170 مليون دولار غرامة، مع فرض قيود على بث الإعلانات مع فيديوهات الأطفال التي ينشرها الموقع، وذلك لتسوية الاتهامات الموجهة إلى يوتيوب بانتهاك قوانين حماية خصوصية الأطفال.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن هذه الغرامة، هي الأكبر بالنسبة لقضايا خصوصية الأطفال في الولايات المتحدة، وستحصل عليها هيئة الاتصالات الاتحادية وولاية نيويورك الأميركية اللتين اتهمتا موقع يوتيوب بعدم الحصول على موافقة الآباء على جمع بيانات تتعلق بأطفالهم الذين يستخدمون الموقع ونقل أعمارهم عن 13 عاماً، بحسب ما ذكرته هيئة الاتصالات الاتحادية.

وكانت الهيئة قد قررت في وقت سابق من العام الحالي تغريم تطبيق «ميوبيكال.دوت.إل.واي» المعروف الآن باسم «تيك توك» بمبلغ قياسي قدره 5.7 مليون دولار، مع إلزام التطبيق بفرض ضوابط للتحكم في المحتوى وفقاً لسن المستخدم.



نجم قناة ريان توبيريفو على يوتيوب



منع الخروج عن النص